

أثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 The impact of government spending on infrastructure on private investment in Algeria During the period 1990-2019

بوفنش وسيلة¹ / Boufenneche wassila¹

¹ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة، w.boufenneche@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2021/12/21

تاريخ الاستلام: 2021/10/24

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً FMOLS. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي في البنية التحتية والاستثمار الخاص، بالإضافة إلى وجود أثر معنوي موجب للإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الاستثمار الخاص. **كلمات مفتاحية:** البنية التحتية، الاستثمار الخاص، طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً، الجزائر. **تصنيف Jel:** E22, H54, C32, C51

Abstract:

This study aims to measure the impact of government spending on infrastructure on private investment in Algeria during the period 1990-2019, through an econometric study of annual data using the fully modified least squares method FMOLS.

The study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between government spending on infrastructure and private investment, in addition to significant positive impact of government spending on infrastructure on private investment.

Keywords: Infrastructure; private investment; fully modified least squares method; Algeria.

Jel Classification Codes: E22, H54, C32, C51

Résumé:

Cette étude vise à mesurer l'impact des dépenses d'infrastructure sur l'investissement privé en Algérie au cours de la période 1990-2019, à travers une étude économétrique de données annuelles utilisant la méthode des moindres carrés entièrement modifiée FMOLS.

L'étude a conclu qu'il existe une relation d'équilibre à long terme entre les dépenses publiques d'infrastructure et l'investissement privé, en plus d'un impact significatif positif des dépenses publiques d'infrastructure sur l'investissement privé.

Mots-clés: Infrastructure; investissement privé; méthode des moindres carrés entièrement modifiée; Algérie.

Codes de classification de Jel: E22, H54, C32, C51

المؤلف المرسل: بوفنش وسيلة، الإيميل: w.boufenneche@centre-univ-mila.dz

1. مقدمة:

يعد الاستثمار الخاص أحد ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لمساهمة في زيادة التكوين الرأسمالي واستغلال الموارد الاقتصادية استغلالاً أمثل، مما يؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية والحفاظ عليها، وكذا المساهمة في خلق الترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق وحدة الاقتصاد وتكامل فروع الإنتاج، ومن ثم إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تمكن من تحقيق التنمية المنشودة بصورة متواصلة ومتنامية، الأمر الذي جعل الاستثمار الخاص محور اهتمام العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين الذين حاولوا دراسته وتحليل علاقاته بمختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالادخار، الدخل، الاستهلاك والانفاق، باعتباره مكوناً جوهرياً في الطلب الكلي وأحد العوامل المؤثرة على النشاط والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

من هذا المنطلق، يعد تشجيع الاستثمار الخاص من طرف الحكومة الجزائرية وتفعيل دوره من العوامل التي يمكنها المساهمة في ترقية الاقتصاد الوطني وتنويعه خارج قطاع المحروقات، من خلال بعث الحركية في كافة القطاعات بصورة متزامنة، الأمر الذي يتطلب توفير المناخ الاستثماري المناسب الذي تعد البنية التحتية إحدى أهم مكوناته، إذ أن وجود بنية تحتية ذات كفاءة ومردود عالٍ يعتبر من أهم عناصر جذب الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية، كونها تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز نوعية حياة المواطنين، وكذا رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بالحد من المعاملات وخفض التكاليف الأخرى، مما يتيح استخداماً أكثر كفاءة لها، لذلك قامت الحكومة منذ مطلع الألفية الثانية في إطار تنفيذ العديد من البرامج التنموية بتخصيص حصة معتبرة من الأغلفة المالية الخاصة بهذه البرامج للمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية، بهدف تطويرها وفقاً لمعايير الجودة المتعارف عليها، وهو ما من شأنه تشجيع الاستثمار الخاص بنوعيه المحلي والأجنبي.

1.1 إشكالية الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق يمكننا صياغة إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلين الفرعيين التاليين:

- ما هي اتجاهات تطور الإنفاق في البنية التحتية والاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019؟
- هل توجد علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الخاص والمتغيرات المفسرة المدرجة في نموذج الدراسة خلال الفترة 1990 - 2019؟

2.1 فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الإشكالية والتساؤل المطروحين يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

- وجود أثر معنوي موجب وضعيف للإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019.

الفرضيتان الفرعيتان:

- عرف تطور الإنفاق في البنية التحتية والاستثمار الخاص خلال فترة الدراسة تذبذباً من سنة لأخرى نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر.
- وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الخاص وكل من الإنفاق الحكومي في البنية التحتية، سعر الصرف، الانفتاح التجاري والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019.

3.1 أهمية الدراسة وأهدافها:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية العلاقة التي تربط بين الإنفاق الحكومي في البنية التحتية والاستثمار الخاص، باعتبار هذا الأخير أحد المصادر التمويلية الهامة التي تؤدي دوراً هاماً في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا أهمية البنية التحتية في تشجيع وتحفيز المستثمرين الخواص على الاستثمار، أما الهدف من هذه الدراسة فيتمثل في الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة، من خلال تقدير نموذج قياسي يحدد طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الخاص كمتغير تابع وكل من الإنفاق الحكومي في البنية التحتية وبعض متغيرات الضابطة التي تمت إضافتها إلى النموذج لتحسين جودته كمتغيرات مفسرة، وذلك بالاعتماد على المعطيات المتاحة خلال فترة الدراسة.

4.1 منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعية اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يصف متغيرات الدراسة ويحلل تطور سلاسلها عبر الزمن، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الكمي لقياس أثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2. الإطار النظري للدراسة:

يمكن توضيح الإطار النظري للدراسة من خلال ما يلي:

1.2 الاستثمار في البنية التحتية:

تعد البنية التحتية أحد المقومات الرئيسية في النجاح الاقتصادي لأية دولة، نظرا لمساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، باعتبارها مكونا هاما للمناخ الاستثماري من جهة، ولأهميتها البالغة في تحسين مداخل كافة القطاعات من جهة أخرى، مما جعل الاستثمار فيها أمرا بالغ الأهمية، وفيما يلي عرض لبعض تعاريف البنية التحتية والاستثمار فيها وتوضيح لأهمية هذا الأخير وطرق تمويله.

1.1.2 تعريف الاستثمار في البنية التحتية:

قبل التعريف بالاستثمار في البنية التحتية نتطرق لتعريف هذه الأخيرة في الآتي:

- البنية التحتية: هي النظم المادية والمرافق التي توفر الخدمات العامة الأساسية كالنقل، الطاقة، الاتصالات، الخدمات الترفيهية وغيرها. (المبحوح و الشكري، 2021، صفحة 43)

- البنية التحتية: هي المنشآت القاعدية الضرورية للقيام بالمشاريع والأنشطة المختلفة. (هباش و تباري، 2021، الصفحات 1010-1011)

- البنية التحتية: هي كل ما يتعلق بالمرافق والهياكل والنظم والعلاقات والمهارات التي تساعد المؤسسات والمنشآت على تحقيق أهدافها. (خنوسة، 2018، صفحة 15)

أما الاستثمار في البنية التحتية فعرف كما يلي:

- الاستثمار في البنية التحتية: هو إجمالي تكوين رأس المال الثابت من قبل القطاعين العام والخاص، بهدف زيادة الأصول الثابتة وغير المنقولة التي تدعم النمو الاقتصادي على المدى البعيد. (بن خيرة، براهيمية، و ديناوي، 2021، صفحة 2).

- الاستثمار في البنية التحتية: هو ذلك الإنفاق الذي يخصص لإنجاز مشاريع البنى التحتية، وتكوين رأس مال عيني جديد أو توسيعه لإقامة مرفق عام يقدم خدمات اقتصادية أو اجتماعية، ويمكن أن يكون صاحب المشروع شخصا عموميا أو خاصا أو الاثنين معا بطرق متعددة كالامتياز أو الشراكة. (عبابو و يوسف، 2020، صفحة 6)

2.1.2 أهمية الاستثمار في البنية التحتية:

تتجلى أهمية الاستثمار في البنية التحتية من خلال ما يلي: (غزالي و غزالي، 2020، صفحة 146)

- تعزيز الازدهار والنمو، وتحسين نمط الحياة بما في ذلك الرفاه الاجتماعي، الصحي والبيئي.
- تيسير المعاملات التجارية، الرفع من تنافسية الأسواق وزيادة كفاءة النشاط الاقتصادي وتنويعه.
- توسيع الطاقة الإنتاجية والتنوع في المنتجات في السوق التجارية وتحقيق النمو الاقتصادي.
- زيادة الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه، وتحسين مستواه المعيشي.
- رفع معدلات التكوين الرأسمالي للدولة، وضمان توازن ميزان المدفوعات.
- تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

3.1.2 مصادر تمويل الاستثمار في البنية التحتية:

لتمويل الاستثمار في البنية التحتية مصدرين فيما يلي توضيح لهما: (حمزة و بوكريدي، 2020، الصفحات 106-107)

1.3.1.2 التمويل التقليدي للبنية التحتية:

وهو التمويل الحكومي للبنية التحتية، حيث تقوم الدولة بتوفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار في البنية التحتية معتمدة على الموازنة العامة، من خلال الإيرادات العامة أو الاقتراض الحكومي سواء كان داخليا أو خارجيا، وينقسم هذا النوع من التمويل إلى:

- التمويل الذاتي: ويتم فيه الاعتماد على الإيرادات العامة التي تعرف على أنها مداخيل الدولة التي تتحصل عليها من مصادرها المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة، لتحقيق النمو بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، وتشمل الإيرادات العامة كل من الإيرادات الضريبية، الإيرادات غير الضريبية والإيرادات الاقتصادية.

- القروض العامة: تعد القروض أحد مصادر الإيرادات العامة التي تلجأ إليها الدولة في الظروف الاستثنائية، لتعويض القصور في مصادر الإيرادات الأخرى وخصوصا الضرائب وتنقسم إلى: القروض الداخلية التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين فوق أراضيها، والقروض الخارجية التي تتحصل عليها الدولة من الدول الأخرى، أو من الجهات الأجنبية المختلفة والهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

2.3.1.2 التمويل الحديث للبنية التحتية:

يتميز التمويل الحديث للبنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في مشاريعها لقدرته على توفير مصادر جديدة للأموال، ومساهمته في خفض تكاليف انجاز هذه المشاريع والمدة اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤدي توفير مصادر جديدة لإيرادات الدولة نتيجة التسعير الكفاء لخدمات البنية التحتية، ويمكن ايجاز طرق مشاركة القطاع الخاص في تمويل البنية التحتية فيما يلي:

- الطرق التي تنهي ملكية الدولة: توجد العديد من الأشكال والطرق لإنهاء ملكية الدولة للبنية التحتية فيما يلي توضيح لها: (حمزة وبوكرديد، 2020، الصفحات 107-108)

- البيع المباشر للمستثمرين: تقوم الدولة في هذه الحالة ببيع كامل أو جزء من الشركة مباشرة إلى القطاع الخاص، وهي من أكثر الطرق استخداما في عمليات الخصخصة على المستوى الدولي، وتأخذ أشكالا مختلفة كالبيع بالمزاد العلني أو البيع لمستثمر استراتيجي.
- بيع الأسهم للجمهور في الأسواق المالية: تلجأ الدولة إلى هذا الشكل لإنهاء ملكية الدولة في خصخصة الشركات الكبيرة التي تتمتع بوضعية مالية جيدة، حيث يتم عرض أسهم الشركة للبيع بسعر ثابت، وتتميز هذه الطريقة بدرجة عالية من الشفافية.
- البيع للعاملين والإدارة: والذي يمكن أن يتخذ أشكالا مختلفة، وينتج عنه تملك إدارة الشركة والعاملين فيها كامل الشركة أو حصة فيها،
- نظام القسائم (الكوبونات): والذي يعتمد على توزيع كوبونات أو قسائم مجانا أو بمقابل مبلغ معين للمواطنين الذين يمكنهم استبدالها بأسهم في الشركات التي يتم خصصتها أو بيعها في السوق،
- التصفية: تلجأ الدولة في بعض الأحيان لتصفية شركة عامة وبيع أصولها بدلا عن بيعها كمشروع قابل للاستمرار، وعادة ما يتم ذلك عندما يفوق مجموع الإيرادات المتوقعة من بيع مختلف الأصول الإيرادات المتوقعة من بيع الشركة كوحدة واحدة.
- الطرق التي لا تنهي ملكية الدولة: ويتضمن هذا النوع ما يلي: (خضرة، 2003، الصفحات 13-14)
- إصلاح شركات القطاع العام: وذلك إما بالقيام بإعادة الهيكلة وإجراء تغييرات في شركات القطاع العام بما يسمح برفع كفاءتها، أو من خلال الاعتماد على مبدأ الإدارة التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء الدعم المقدم من الحكومة، وبذلك تصبح هذه الشركات عرضة أكثر من السابق لقوانين وشروط السوق، بالإضافة إلى خضوعها لقيود مالية أكثر صعوبة، مما يسمح بتحويلها في مرحلة لاحقة إلى شركة مساهمة.
- خصخصة الإدارة: يتمثل الغرض الأساسي من خصخصة الإدارة في تعزيز كفاءة شركات القطاع العام بتحسين إدارتها، من خلال إدخال مفاهيم وتقنيات إدارة القطاع الخاص، ويمكن خصخصة الإدارة من خلال عقد الإدارة، التأجير أو الامتياز.
- التعاقد: تقوم الشركة العامة في حالة التعاقد بإبرام عقد مع شركة خاصة لتقديم بعض الخدمات المحددة بدلا عنها مع احتفاظها بملكية الأصول.
- المشروعات المشتركة: يمتلك المشروع في هذه الحالة القطاعان العام والخاص، وعادة ما يكون الشريك من القطاع الخاص شركة أجنبية تعمل على توفير رأس المال والتكنولوجيا الحديثة لتشغيل المشروع، كما يعمل الشركاء على توحيد مواردهم في سبيل تحقيق أهداف معينة ومحددة، وتكون العلاقة بين الطرفين محددة بدقة تامة.

• الامتياز: يتم من خلال عقود الامتياز التي تمنحها الدولة إلى الشركة الخاصة، وعلى عكس عقود التأجير يكون صاحب الامتياز مسؤولاً عن كافة النفقات الرأسمالية والاستثمارات، ويتم استرجاع الأصول من قبل القطاع العام عند نهاية فترة الامتياز، وذلك حسب الحياة الافتراضية للأصول، وتتحدد إيرادات صاحب الامتياز بما يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثماراته.

2.2 الأسس النظرية للاستثمار الخاص:

يعد الاستثمار الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب الشغل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو ديناميكية على المدى الطويل، حيث أن الاستثمار الخاص في ظل توافر جملة من الشروط البيئية التي يعمل فيها يمكن أن يشكل العامل الرئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي، ونظراً لأهمية الاستثمار الخاص نتطرق فيما يلي إلى تعريف الاستثمار الخاص وتبيان أهميته، خصائصه وأهدافه.

1.2.2 تعريف الاستثمار الخاص وأهميته:

للاستثمار الخاص عدة تعاريف منها:

- الاستثمار الخاص: هو الاستثمار الذي يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه. (قسوم، 2017-2018، صفحة 15)

- الاستثمار الخاص: هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي ينفق من قبل المستثمرين في القطاع الخاص على السلع الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات. (دنون و العلي، 2013، صفحة 12)

- الاستثمار الخاص: هو ما يتم إنفاقه من قبل وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية، أو في شكل مشروع مشترك يطلق عليه مشروع استثماري خاص، بهدف تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية مستقبلية.

ويحظى الاستثمار الخاص بأهمية كبيرة للأسباب التالية: (خيرة، 2013-2014، صفحة 52)

- المساهمة في تنشيط وتحريك الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال إيجاد وزيادة فرص العمل للمواطنين المحليين، والتي تؤدي إلى زيادة مداخيلهم وتحسين مستوى معيشتهم وخفض معدلات الفقر.

- تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة من خلال إعادة توزيع النفقات التشغيلية وترشيد الإنفاق العام.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين أداء الاقتصاد الوطني.

- العمل على تحسين الوضع المالي للدولة.

- تصحيح الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات.

- تحقيق الفعالية في عملية التنمية وتقليص الدور الاقتصادي للدولة الحديثة، من خلال إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص.

2.2.2 خصائص الاستثمار الخاص:

للاستثمار الخاص عدة خصائص وفيما يلي عرض لبعضها: (شموط و كنجو، 2008، صفحة 5)

- وجود عدة حوافز على زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات عالية من الأرباح.

- المرونة في الإدارة والتنظيم وفي اتخاذ القرارات على عكس الاستثمار العام الذي تسوده المركزية في اتخاذ القرارات، فضلاً عن خضوعه للعديد من الأنظمة والقوانين التي تحد من القدرة الإدارية للقائمين عليه.

3.2.2 أهداف الاستثمار الخاص:

للاستثمار الخاص أهداف عديدة من بينها: (المغربي، 2016، الصفحات 123-126)

- الحفاظ على رأس المال المستثمر وتجديده، وذلك من خلال توجيه الاستثمارات وفقاً لذلك.

- تحقيق أقصى عائد ممكن، حيث يمثل الربح أهم الدوافع للمستثمر للتخلي عن أمواله، كما يعد أحد أهم المعايير التي يتخذ بموجبها المستثمر قراره في الاستثمار في مشروع دون غيره.

- تحقيق السيولة، والتي يقصد بها قدرة المشروع على الدفع، أو قدرته على سداد الالتزامات المترتبة عليه في أي وقت.
- توفير فرص العمل ومساعدة الدولة التي لا تستطيع توفير فرص عمل كافية ضمن مؤسساتها أو تجهزتها على الحد من مشكلة البطالة.

- المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال زيادة تراكم رأس المال الذي يعد أحد أهم مقوماته الأساسية.

3. الدراسات السابقة:

تطرقت العديد من الدراسات السابقة لدراسة العلاقة ما بين الإنفاق في البنية التحتية والاستثمار الخاص، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات من حالة إلى أخرى، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

- دراسة **Chukwuebuka Bernard Azolibel** وآخرون (2020) بعنوان:

Government infrastructure expenditure and investment drive in an emerging market economy: evidence from Nigeria

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الاستثمار في نيجيريا خلال الفترة 1994-2018، من خلال تقدير ثلاث نماذج قياسية لتحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق في البنية التحتية وكل من إجمالي الاستثمار والاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد توصلت الدراسة من خلال تقدير النموذج الأول إلى وجود علاقة تكاملية بين الإنفاق الحكومي في البنية التحتية (النقل، الدفاع والصحة) وإجمالي الاستثمار، بالإضافة إلى وجود أثر معنوي موجب للإنفاق الحكومي في البنية التحتية على إجمالي الاستثمار، وهي نفس النتائج المتوصل إليها من خلال النموذجين الثاني والثالث، والذين بينت نتائج تقديرهما أيضا وجود أثر معنوي سالب للتضخم الذي تم إدراجه كمتغير ضابط على كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أثر الانفتاح التجاري الذي تم إدراجه كذلك كمتغير ضابط إيجابيا عليهما. (Azolibe, Okonkwo, & Adigwe, 2020, pp. 72-73)

- دراسة **Maria Laura Lanzalot** وآخرون (2018) بعنوان:

Infrastructure investments and private investment catalyzation: the case of the Panama Canal expansion

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التوسع في قناة بنما باعتبارها إحدى أكبر مشاريع البنية التحتية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الاستثمار الخاص في بنما خلال الفترة 2006 - 2016، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي كبير للإنفاق في توسيع القناة على الاستثمار الخاص، والذي ارتفع حجمه بحوالي 10 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2006-2011 و 47 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2006 - 2016 بسبب الطبيعة الاستراتيجية للقناة بالنسبة لدولة بنما وبقيّة دول العالم. (Lanzalot, Maffioli, Stucchi, & Yañez-Pagans, 2018, p. 1)

- دراسة **Carol Teresa Wekesa** وآخرون (2016) بعنوان:

Effects of Infrastructure Development on Foreign Direct Investment in Kenya

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد آثار تطوير البنية التحتية للنقل والطاقة والاتصالات وللمياه والنفائيات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى كينيا باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب للإنفاق في البنية التحتية للنقل والاتصالات والطاقة والمياه والنفائيات، وكذا سعر الصرف، النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى كينيا. (Wekesa, Wawire, & Kosimbei, 2016, p. 93)

- دراسة **Nor'Aznin AbuBakar** وآخرون (2012) بعنوان:

The Impact of Infrastructure on Foreign Direct Investment: The Case of Malaysia

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا خلال الفترة 1970-2010، حيث تم تقدير نموذج قياسي لتحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع والإنفاق الحكومي الحقيقي في البنية التحتية كمتغير مفسر، كما تم ادراج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر عن

حجم السوق في ماليزيا، الانفتاح التجاري والإنفاق على التعليم كمؤشر عن رأس المال البشري كمتغيرات ضابطة في النموذج، وقد بينت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي موجب وكبير للإنفاق الحكومي في البنية التحتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ماليزيا، وكذا الحال بالنسبة للمتغيرات الأخرى المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثلة في حجم السوق والانفتاح التجاري ورأس المال البشري. (AbuBakar, CheMat, & Harun, 2012, p. 205)

- دراسة Mahmud Yesuf و Ben Miller (2012) بعنوان:

The impact of public infrastructure on private investment in the US

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق العام في البنية التحتية على الاستثمار الخاص خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1956 و2007 في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التوسع في مشاريع البنية التحتية العامة أدى إلى انخفاض حجم الاستثمار الخاص خلال فترة الدراسة، وأرجع الباحث ذلك إلى نوعية البنية التحتية، وكذا عدم توافق حجم مشاريع البنية التحتية الحكومية الجديدة مع التقلبات الدورية للاقتصاد، فقد ترتب عن حالة الركود التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي انخفاض حجم استثمارات القطاع الخاص، الأمر الذي دفع الحكومة إلى اتباع سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق على البنية التحتية، مما جعل العلاقة عكسية بين الإنفاق في البنية التحتية والاستثمار الخاص. (Miller & Yesuf, 2012, pp. 1-12)

4. اتجاهات تطور الإنفاق الحكومي في البنية التحتية والاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019:

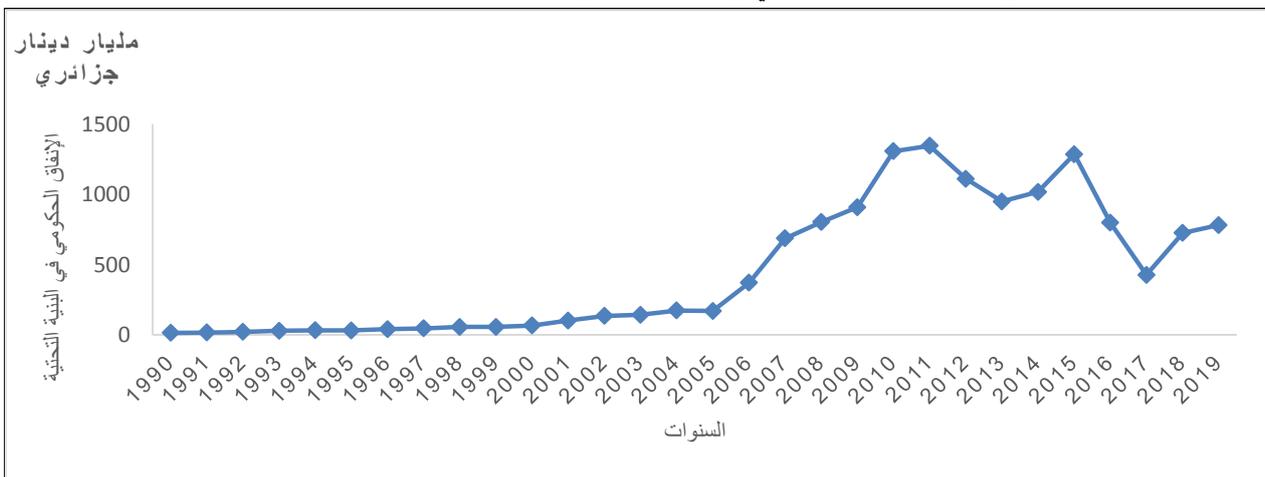
تباينت واختلفت اتجاهات تطور الإنفاق الحكومي في البنية التحتية والاستثمار الخاص باختلاف الفترات الزمنية والمراحل التنموية التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال ما يلي:

1.4 اتجاهات تطور الإنفاق الحكومي في البنية التحتية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019:

عرف تطور الإنفاق في البنية التحتية في الجزائر اتجاها عاما موجبا خلال الفترة 1990 - 2019، وهو ما يمكن توضيحه

من خلال الشكل الموالي:

الشكل 1: تطور الإنفاق الحكومي في البنية التحتية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية.

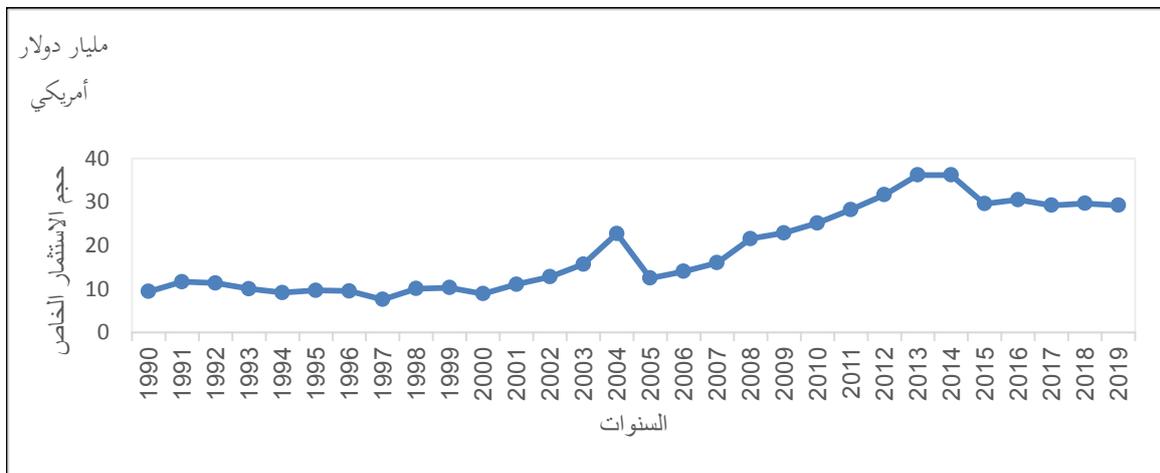
من خلال الشكل السابق يتضح أن الإنفاق الحكومي في البنية التحتية عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 1990 - 2019، نتيجة اهتمام الدولة بتطوير هيكلها القاعدية في إطار استراتيجيتها الرامية لدعم النمو الاقتصادي، حيث سجلت أعلى قيمة له 1346.63 مليار دينار جزائري سنة 2010 وأدنى قيمة له 14.75 سنة 1990 بمتوسط قدره 455.75 مليار دينار جزائري، كما يلاحظ من خلال الشكل محدودية الموارد المالية المخصصة للاستثمار في مشاريع تطوير البنية التحتية خلال فترة التسعينات بسبب انتاج الجزائر سياسة إنفاقية تقشفية في مرحلة التعديل الهيكلي بعد تراجع مداخيل الجباية البترولية في وقت كانت الجزائر فيه تعاني نقصا في المرافق الصحية والتعليمية وغيرها من الهياكل القاعدية، ومع بداية الألفية الثالثة عرف الإنفاق

الحكومي في مشاريع البنية التحتية تطورا كبيرا، فقد شهد تزيادا مضطربا طيلة الفترة 2000 - 2011 نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى ارتفاع العوائد الربعية التي استخدمتها الحكومة في تمويل عدة مشاريع للبنية التحتية في إطار إتباع سياسة مالية توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية. بحيث استحوذ قطاع الأشغال العمومية والهيكل القاعدية على نسبة 40% من مجموع المبالغ المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بهدف النهوض بهذا القطاع لكونه من القطاعات المحددة للاستثمارات المحلية والأجنبية، ودوره الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، أما خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي فتم توجيه الاهتمام إلى تحديث وتوسيع الخدمات العامة في القطاع الصحي وقطاع النقل والأشغال العمومية، وكذا قطاعي السكن والتعليم والتربية وغيرهما، وقد تراجع الإنفاق في البنية التحتية خلال سنتي 2012 و2013، نتيجة تراجع الإيرادات النفطية، ليعرف بعدها الإنفاق الحكومي في البنية التحتية ارتفاعا سنتي 2014 و2015 نتيجة الاستمرار في استكمال العديد من المشاريع قيد الإنجاز، وانخفاضا منذ سنة 2016 لارتباطه بعائدات المحروقات التي شهدت تراجعا منذ نهاية سنة 2014، ولكنه وبالرغم من الانخفاض المتواصل في نفقات التجهيز وعدم قدرة الحكومة في الاستمرار في سياسة الإنفاق التوسعية خصصت الحكومة اعتمادات مالية معتبرة للإنفاق في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية التي مثلت نسبة 21.71% من مجموع النفقات الاستثمارية سنة 2019.

2.4 اتجاهات تطور الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019:

عرف الاستثمار الخاص تطورا ملحوظا خلال الفترة 1990 - 2019، فقد بدأ باسترجاع مكانته ودوره شيئا فشيئا منذ أن شرعت الجزائر في نهج الإصلاحات الاقتصادية، وصدور العديد من القوانين التي تتيح حرية الاستثمار ومنح الحوافز دون تمييز بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي، والشكل الموالي يبين تطور الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019.

الشكل 2: تطور حجم الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الإفريقي للتنمية وبيانات قاعدة مؤتم الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

من خلال الشكل يتضح أن الاستثمار الخاص قد عرف تطورا خلال الفترة 1990-1992 إثر تجسيد إصلاحات اقتصادية جذرية تمثلت في التحول إلى اقتصاد السوق، حيث ترتب عن هذا التحول بروز القطاع المحلي الخاص باستثماراته في شتى المجالات، ليعرف بعدها الاستثمار الخاص تراجعا خلال الفترة 1993-1997 رغم انتهاج الجزائر سياسات عدة لدعمه وترقيته هدفت إلى تشجيع المبادرات الخاصة، تنشيط حركية الاقتصاد وإحداث التنمية في البلاد، ويرجع ذلك إلى الوضعية الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر، فقد شهدت هذه الفترة تقادم أزمة المديونية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة، مما أجبر السلطات على إعادة جدولة المديونية الخارجية، وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وهذا ما دفع المستثمرون الخواص إلى تهريب رؤوس أموالهم إلى الخارج وعزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر، وذلك رغم الحوافز المالية والإعفاءات الجبائية المقدمة لهم،

مما أثر سلبيًا على حجم الاستثمار الخاص إلى غاية سنة 1998 التي شهدت ارتفاعًا لحجم الاستثمار الخاص استمر إلى غاية سنة 1999، ويمكن إرجاع ذلك إلى إصدار عدة قوانين منظمة للاستثمار تضمنت منح المزيد من الامتيازات للمستثمرين الخواص، وفي سنة 2000 تراجع حجم الاستثمار الخاص بشكل كبير ليعاود الارتفاع خلال الفترة 2001 - 2004. فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تراكم فوائض مالية استخدمتها الحكومة في تمويل عدة مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات الإنتاجية في إطار إتباع سياسة مالية توسعية سعيًا لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم توجيه الإنفاق الحكومي الاستثماري لتمويل المخطط التنموي الخماسي (2001-2004) الذي اندرج ضمن ديناميكية إعادة الأعمار الوطني، والذي تمحور أساسًا حول دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، دعم البنى التحتية، التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، الأمر الذي مكن من تحسين مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري وتحفيز المستثمرين، مما أدى إلى ارتفاع حجم الاستثمار الخاص الذي عرف انتعاشًا وأخذ اتجاهًا تصاعديًا مع وجود بعض التذبذبات إلى غاية سنة 2014، ليعرف بعدها الاستثمار الخاص تراجعًا مقارنة بالسنوات السابقة وتذبذبًا من سنة لأخرى، نتيجة انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي بعد تراجع الإيرادات النفطية، باعتبار أن القطاع النفطي يعد القطاع الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا تخوف المستثمرين الخواص بعد تراجع معدل نمو الاقتصاد الوطني.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه رغم تطور حجم الاستثمار الخاص في الجزائر تبقى مساهمته في نمو الاقتصاد الوطني ضعيفة، ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:

- طبيعة النشاطات التي يمارسها المستثمرون الخواص.
- عدم تناسب حجم الاستثمارات مع حجم الاقتصاد الوطني، نظرًا لضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وكذا عدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات، الأمر الذي يشجع على استثمار المدخرات في الخارج.
- عدم نجاعة السياسات الاستثمارية المنتهجة لافتقادها إلى التوجه الجيد والفعالية.
- سيطرة النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري، وكذا التسهيلات الممنوحة، مما شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط.

5. الدراسة القياسية:

لقياس أثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الاستثمار الخاص في الجزائر يتم إجراء هذه الدراسة القياسية التي نوضح خطواتها ونتائجها من خلال ما يلي:

1.5 الطريقة والأدوات:

يمكن توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال ما يلي:

1.1.5 منهج الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لقياس أثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الاستثمار الخاص بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS التي تعتبر من الطرق الهامة التي أوجدها كل من "فيلبس وهانسن" Philips and Hansen سنة 1990، والتي يتطلب تطبيقها لتقدير العلاقة طويلة الأجل تحقق شرط وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينها، على أن تكون متكاملة من الدرجة الأولى، وعليه يكون من الضروري إجراء اختبار الاستقرار ثم اختبار التكامل المشترك، وتعطي هذه الطريقة التقدير الأمثل لمعاملات التكامل المشترك (مسعودي و عزي، 2019، صفحة 122)، وتتميز هذه الطريقة بكفاءة مقدراتها وتخلصها من تأثير الارتباط الذاتي والإبقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي تبينها علاقة التكامل المشترك، كونها تعتمد بالأساس على تحويل المتغيرات باستخدام مصفوفة التباين والتباين المشترك طويلة الأجل المقدر من أجل الحصول على أخطاء عشوائية لا ترتبط مع المتغيرات المفسرة. (بوكريطة، 2021، صفحة 289)

2.1.5 متغيرات الدراسة ومصادرها:

لقياس أثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الاستثمار الخاص في الجزائر تم حصر عدد من المتغيرات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، والمتمثلة فيما يلي:

LnPI: لوغاريتم الاستثمار الخاص، وهو المتغير التابع.

LnINFR: لوغاريتم الإنفاق الحكومي في البنية التحتية، وهو المتغير المستقل.

وقد تمت إضافة المتغيرات الضابطة التالية لتحسين جودة النموذج، والمتمثلة فيما يلي:

LnRER: لوغاريتم سعر الصرف الذي يعطي صورة كاملة عن مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية للبلد، وتم حسابه من سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار المستهلكين، وتم إدراج هذا المتغير في نموذج الدراسة كمتغير ضابط بعدما بينت نتائج العديد من الدراسات التجريبية تأثيره على الاستثمار الخاص كدراسة (Kazeem Bello Ajide & Olukemi Lawanson (2012)، دراسة (2016) Carol Teresa Wekesa and all ودراسة (2019) Bal Harun and all.

LnTO: لوغاريتم الانفتاح التجاري الذي يقاس بحساب نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويشير إلى مدى انفتاح الدولة على التبادلات التجارية مع العالم الخارجي، وقد تم إدراج هذا المتغير في النموذج بعدما توصلت العديد من الدراسات إلى تأثيره على الاستثمار الخاص كدراسة (2009) Nurudeen Abu، دراسة (2010) Karagöz Kadir ودراسة (2010) Frimpong Joseph Magnus & Marbuah George.

LnDCPS: لوغاريتم الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يشير إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل السلطات النقدية وبنوك الودائع المالية، وكذا الشركات المالية الأخرى كشركات التمويل والتأجير، شركات التأمين، صناديق التقاعد وشركات الصرف الأجنبي، وقد تم إدراج هذا المتغير في النموذج بعدما بينت العديد من الدراسات التجريبية أهميته في تشجيع القطاع الخاص على غرار دراسة (2004) Bazoumana Ouattara، دراسة (2009) Nurudeen Abu، دراسة (2010) Karagöz Kadir ودراسة (2012) Kazeem Bello Ajide & Olukemi Lawanson.

وقد تم إدخال اللوغاريتم على البيانات لتخليص السلاسل الزمنية من مشكلة عدم ثبات التباين، وتم الحصول على البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من إحصائيات قاعدة البنك الدولي (الانفتاح التجاري، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص وسعر الصرف)، بيانات البنك الإفريقي للتنمية (الاستثمار المحلي الخاص)، بيانات قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاستثمار الأجنبي المباشر) وبيانات وزارة المالية (الإنفاق في البنية التحتية)، وتمت الدراسة خلال الفترة 1990 - 2019 كونها أطول فترة توفرت فيها البيانات اللازمة لتقدير النموذج القياسي الذي يقيس أثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الاستثمار الخاص.

2.5 النتائج ومناقشتها:

1.2.5 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

قبل الشروع في تقدير نموذج تتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها باستخدام اختبار ديكي فولر

المطور (ADF)، وبلاستعانة ببرنامج Eviews 10 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول 1: نتائج اختبار ديكي فولر المطور للاستقرارية

اختبار ADF			المتغيرات		
بدون ثابت واتجاه	بوجود ثابت واتجاه عام	بوجود ثابت فقط	T statistic	المستوى	Ln(PI)
0.91 (0.89)	2.47- (0.33)	0.97- (0.74)	Prob		
6.02- (0)	6.03- (0.0002)	6.13- 0	T statistic	الفرق الأول	
			Prob		
1.97 (0.98)	0.71- (0.96)	1.57- (0.48)	T statistic	المستوى	Ln(INFR)
			Prob		

3.68- (0.0007)	4.32- (0.01)	4.22- (0.0027)	T statistic	الفرق الأول	Ln(TO)
			Prob		
0.11 (0.71)	1- (0.92)	1.63- (0.45)	T statistic	المستوى	
			Prob		
5.10- (0)	5.38- (0.0009)	4.99- (0.0004)	T statistic	الفرق الأول	
			Prob		
2.98 (0.99)	3.68- (0.039)	5.34- (0.0001)	T statistic	المستوى	Ln(RER)
			Prob		
4.09- (0.0002)	5.39- (0.0008)	4.73- (0.0008)	T statistic	الفرق الأول	
			Prob		
0.93- (0.30)	4.46- (0.0071)	2.38- (0.15)	T statistic	المستوى	Ln(DCPS)
			Prob		
4.43- (0.0001)	4.87- (0.0028)	4.35- (0.0020)	T statistic	الفرق الأول	
			Prob		

المصدر: مخرجات برمجية Eviews10

من خلال الجدول السابق يتضح أن جميع السلاسل غير مستقرة عند المستوى، لأن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة عند مستوى المعنوية 1 %، 5 %، 10 % (القيمة الاحتمالية أقل من 0.05)، ومن ثم قبول فرضية عدم التنص على وجود جذر الوحدة، ولا تستقر السلاسل الزمنية المدروسة إلا عند إجراء الفرق الأول عليها، وبالتالي السلاسل المدروسة متكاملة من الدرجة الأولى، إذن هناك احتمالية لوجود تكامل مشترك.

2.2.5 اختبار التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك على أنه البحث عن وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، فهو ينظر إلى العلاقات التوازنية حتى وإن احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي (عدم الاستقرار)، لأنه في المدى الطويل ستتحرك هذه السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينها ساكناً، وسيتم استخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن-جيسليس للاختبار وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية المدروسة، ولكن قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد درجة التأخير المثلى بعد تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، حيث تم اختيار فترتي إبطاء كحد أقصى لصغر حجم العينة المدروسة، وتم اختيار الدرجة التي تدني قيم المعايير المختلفة التي يتضمنها الجدول الموالي:

الجدول 2: تحديد درجة التأخير المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-8.348083	NA	1.79e-06	0.953435	1.191328	1.026161
1	108.9421	184.3132*	2.53e-09*	-5.638725*	-4.211363*	-5.202366*
2	132.7917	28.96014	3.32e-09	-5.556548	-2.939718	-4.756557

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الجدول السابق يتضح أن درجة التأخير المثلى هي 1 حسب كل المعايير، لذلك سيتم الاعتماد على درجة إبطاء واحدة في تقدير هذا النموذج لأنها تعطي أفضل توفيق ممكن، أما نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن-جيسليس Johansen-Juselius فيوضحها الجدول الموالي:

الجدول 3: اختبار التكامل مشترك باستخدام اختبار جوهانسن-جيسليس Johansen-Juselius

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.759362	98.09801	69.81889	0.0001
At most 1 *	0.593769	58.21309	47.85613	0.0040

At most 2 *	0.532069	32.98978	29.79707	0.0207
At most 3	0.272585	11.72564	15.49471	0.1706
At most 4	0.095628	2.814419	3.841466	0.0934

المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

من خلال الجدول رقم 5 يتضح وجود ثلاث علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فبمقارنة القيمة المحسوبة مع القم الحرجة نجد أن القيم الحرجة للاختبار أقل من القيم المحسوبة له، وبالتالي لا نستطيع رفض فرض عدم القائل بوجود علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

3.2.5 تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً:

يمكن توضيح نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل للمتغيرات محل الدراسة وفق طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً من

خلال الجدول الموالي:

الجدول 4: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً

Dependent Variable: LNPI				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Sample (adjusted): 1991 2019				
Included observations: 29 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINFR	0.279417	0.067353	4.148523	0.0004
LNDCPS	0.234466	0.062044	3.779026	0.0009
LNT0	-0.624695	0.259239	-2.409730	0.0240
LNRER	0.075816	0.156348	0.484919	0.6321
C	2.980211	1.063534	2.802176	0.0099
R-squared	0.893342	Mean dependent var		2.823200
Adjusted R-squared	0.875565	S.D. dependent var		0.512000
S.E. of regression	0.180610	Sum squared resid		0.782875
Long-run variance	0.022337			

المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

من خلال الجدول السابق يتضح أن معامل التحديد $R^2 = 0.89$ مما يعني أن ما نسبته 89% من التغير في المتغير التابع تفسره المتغيرات المفسرة أو المستقلة في الأجل الطويل، أما قيمة معامل التحديد المصحح فهي $\bar{R}^2 = 0.87$ مما يدل على أن المتغيرات المستقلة المختارة تفسر جزءاً كبيراً جداً من التغير في المتغير التابع يصل إلى 87%، كما يتضح كذلك من خلال نتائج التقدير أن:

- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي في البنية التحتية والاستثمار الخاص، مما يشير أنهما يتغيران سوياً في الأجل الطويل.
- وجود أثر معنوي موجب للإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الاستثمار الخاص في الأجل الطويل، فعند تغير الإنفاق الحكومي في البنية التحتية بـ 1% يتغير الاستثمار الخاص في نفس الاتجاه بنسبة 0.19%، وذلك راجع إلى المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية الرامية إلى تطوير الهياكل القاعدية لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر، وخاصة بعد ارتفاع العوائد الربعية منذ مطلع الألفية، والتي تم استغلالها في انجاز العديد من مشاريع البنية التحتية، إلا أنه رغم التأثير الإيجابي للإنفاق في البنية التحتية على الاستثمار الخاص إلا أنه يلاحظ ضعف هذا التأثير، لأن جودة البنى التحتية لا تزال دون المستوى مقارنة بحجم الإمكانيات والأموال المخصصة لها في البرامج التنموية المتعاقبة، خاصة في مجال جودة شبكة الطرق البرية وكفاءة خدمات النقل بمختلف أنواعها.
- وجود أثر معنوي موجب للائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص على الاستثمار الخاص في الأجل الطويل، فتغير الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص بـ 1% يؤدي إلى تغير الاستثمار الخاص في نفس الاتجاه بنسبة 0.23%، لأن منح التسهيلات

للقطاع الخاص يؤدي إلى رفع حجم الاستثمارات ومضاعفة إنتاجية هذا القطاع، خاصة وأن هذا الأخير يعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على القروض المصرفية، لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شأنها زيادة الاستثمار الخاص، ويمكن ارجاع التزايد في حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة إلى الانخفاض المسجل في أسعار الفائدة الحقيقية نتيجة انخفاض معدلات التضخم.

- وجود أثر موجب غير معنوي لسعر الصرف الحقيقي على الاستثمار الخاص في الأجل الطويل، ذلك أن القيمة الاحتمالية لهما أكبر من 5% (مما يسمح لنا بقبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم معنوية المتغيرين ورفض الفرضية العكسية)، وذلك راجع إلى أن عمليتي تخفيض الدينار التي كانت سني 1994 و2001 لم تكونا كافيتين لتفسير سلوك الاستثمار الخاص؛ كون أن العملية الأولى ساهمت في تقريب سعر الدينار الرسمي من المستوى التوازني، أما عملية التخفيض الثانية فكان هدفها أساسا الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، وخاصة بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق الموازية، كما أن الإجراءات التي اتخذتها السلطات فيما يتعلق بسوق الصرف الأجنبي في النصف الثاني من عام 2003 كانت من أجل إعادة تنظيم سعر الصرف الحقيقي لهذا توصلنا إلى انعدام رد فعل المستثمر الخاص اتجاه عملية التخفيض.

- وجود أثر معنوي سالب للانفتاح التجاري على الاستثمار الخاص في الأجل الطويل، فتغير مؤشر الانفتاح التجاري بـ 1% يؤدي إلى تغير الاستثمار الخاص في الاتجاه المعاكس بنسبة 62%، وذلك راجع إلى الإفراط في استيراد المنتجات الأجنبية التي تستخدم لأغراض استهلاكية أكثر منها استثمارية ورأسمالية، وعدم تمكن المنتجات الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية، مما أدى إلى عزوف المستثمرين الخواص عن الاستثمار في القطاعات المنتجة، وبالتالي تراجع حجم الاستثمار الخاص.

4.2.5 الاختبارات التشخيصية:

1.4.2.5 اختبار ثبات معلمات علاقة التكامل المشترك:

من أجل التأكد من ثبات معلمات العلاقة التوازنية طويلة الأجل سيتم اختبار Hansen 1992 الذي يعتمد على بواقي النموذج المقدر بطريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS، حيث تنص الفرضية الصفرية لهذا الاختبار على وجود تكامل مشترك ذي معلمات مستقرة في حين تنص الفرضية البديلة على العكس، والجدول الموالي يبين نتائج اختبار ثبات معلمات علاقة التكامل المشترك:

الجدول 5: نتائج اختبار استقرار معلمات التكامل المشترك

Cointegration Test - Hansen Parameter Instability				
Null hypothesis: Series are cointegrated				
Cointegrating equation deterministic: C				
Lc statistic	Stochastic Trends (m)	Deterministic Trends (k)	Excluded Trends (p2)	Prob.*
0.244429	4	0	0	> 0.2

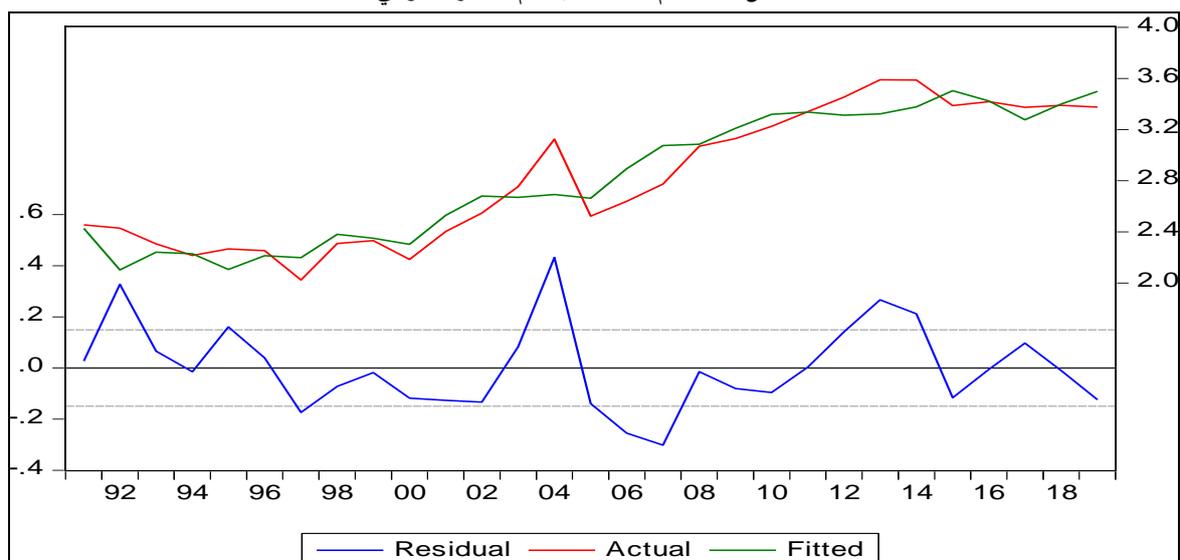
المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

من خلال الجدول يتضح أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرض العدم، ومنه معلمات الأجل الطويل مستقرة.

2.4.2.5 المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة للبواقي:

للتأكد من جودة النتائج يتم المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة للبواقي، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 3: القيم الحقيقية والقيم المقدرة للبواقى



المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

من خلال الشكل رقم (1) يتضح أن القيم المقدرة للبواقى قريبة جدا من القيم الحقيقية لها، مما يشير إلى جودة توفيق النموذج.

3.4.2.5 استقرارية البواقى من خلال دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية:

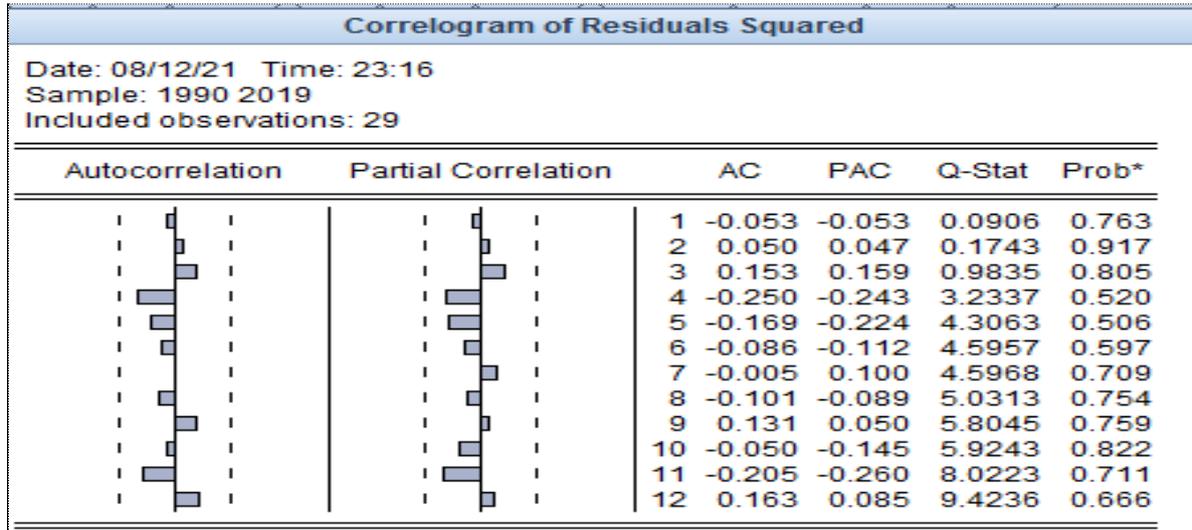
لاختبار استقرارية البواقى نعتمد على دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية لكل من بواقى التقدير ومربع بواقى التقدير كما موضح في الشكلين المواليين:

الشكل 4: دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لبواقى التقدير

Correlogram of Residuals						
Date: 08/12/21 Time: 23:16						
Sample: 1990 2019						
Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.299	0.299	2.8796	0.090
		2	-0.192	-0.310	4.1108	0.128
		3	-0.128	0.049	4.6769	0.197
		4	0.035	0.011	4.7203	0.317
		5	-0.098	-0.181	5.0799	0.406
		6	-0.278	-0.199	8.0982	0.231
		7	-0.288	-0.223	11.487	0.119
		8	0.074	0.138	11.722	0.164
		9	0.304	0.137	15.880	0.069
		10	0.101	-0.047	16.362	0.090
		11	-0.120	-0.086	17.086	0.105
		12	0.059	0.085	17.271	0.140

المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

الشكل 5: دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لمربع بواقي التقدير



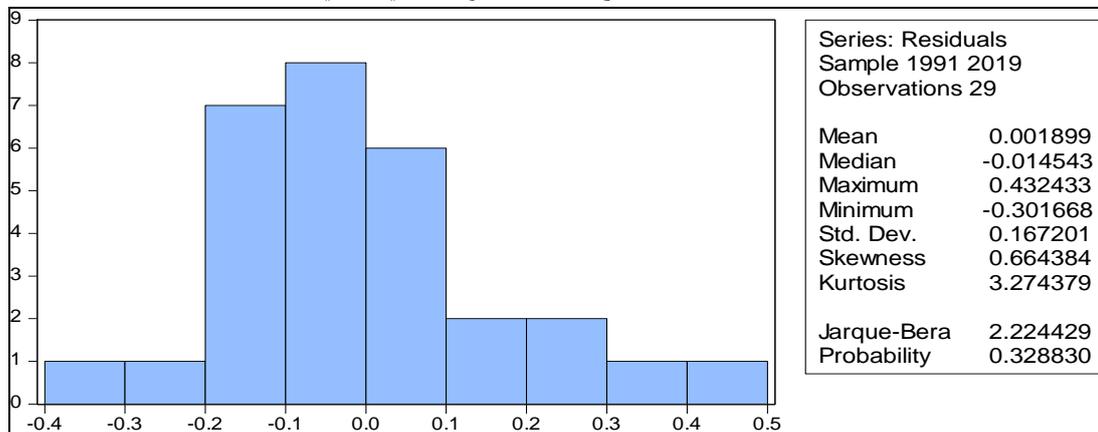
المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

من خلال الشكلين السابقين يتضح أن النتوءات للارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي تقع كلها داخل مجال الثقة (الأعمدة المتقطعة) وبالتالي فبواقي التقدير مستقرة، وكذا الأمر بالنسبة لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لمربع البواقي تقع كلها ضمن مجال الثقة، وبالتالي فالبواقي مستقرة.

4.4.2.5 اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير:

باستعمال اختبار Jaque - Bera يتضح أن البواقي تتوزع طبيعياً لأن احتمال Jaque - Bera الذي يساوي 0.32 أكبر من مستوى المعنوية 5٪، وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ونرفض الفرض العكسي.

الشكل 6: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير



المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews.

6. خاتمة:

تعد البنية التحتية أحد المقومات الرئيسية للنجاح الاقتصادي لأي دولة، حيث يؤدي توفرها بشكل متكامل وبجودة عالية وبأسعار مناسبة إلى توفير المناخ الاستثماري المناسب للمستثمرين المحليين والأجانب، لذلك فإن الاستثمار في البنية التحتية يعتبر من أهم أنواع الاستثمار، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الاستثمار الخاص في الجزائر من خلال تقدير نموذج قياسي تبين من خلاله ما يلي:

- وجود أثر معنوي موجب وضعيف للإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019، وهو ما يعني تحقق الفرضية الأولى للدراسة، وذلك راجع إلى المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية الرامية إلى

تطوير هياكلها القاعدية لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر، وخاصة بعد ارتفاع العوائد الربعية منذ مطلع الألفية، والتي تم استغلالها في انجاز العديد من مشاريع البنية التحتية، والتي رغم أهمية الإمكانات والأموال المخصصة لها في البرامج التنموية المتعاقبة لم تؤد إلى تحسين جودة البنية التحتية التي لا تزال دون المستوى، خاصة في مجال جودة شبكة الطرق البرية وكفاءة خدمات النقل بمختلف أنواعها.

- عرف الإنفاق الحكومي الاستثماري في البنية الأساسية تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع من سنة لأخرى، ويمكن ارجاع ذلك إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية، وبالأخص أسعار النفط في الأسواق الدولية، لاعتماد الجزائر على العوائد النفطية في تمويل مختلف النفقات الاستثمارية ومنها تلك المتعلقة بالبنية التحتية، وهو ما يعني تحقق الفرضية الثانية.

- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي في البنية التحتية والاستثمار الخاص، مما يشير أنهما يتغيران سويا في الأجل الطويل، وهو ما يعني تحقق الفرضية الأخيرة للدراسة.

- وجود أثر معنوي موجب للانتعاش المحلي المقدم للقطاع الخاص على الاستثمار الخاص في الأجل الطويل، لأن منح التسهيلات للقطاع الخاص يؤدي إلى رفع حجم الاستثمارات ومضاعفة إنتاجية هذا القطاع، خاصة وأن هذا الأخير يعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على القروض المصرفية، ويمكن ارجاع التزايد في حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة إلى الانخفاض المسجل في أسعار الفائدة الحقيقية نتيجة انخفاض معدلات التضخم.

- وجود أثر موجب غير معنوي لسعر الصرف الحقيقي على الاستثمار الخاص في الأجل الطويل، وذلك راجع إلى أن عمليات تخفيض الدينار هدفت إلى تقريب سعر الدينار الرسمي من المستوى التوازني، والحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، وخاصة بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق الموازية، وهي إجراءات لم تعد نتائجها الرجوع إلى الوضعية العادية لذلك لم يكن لهي تأثير على الاستثمار الخاص.

- وجود أثر سالب معنوي للانفتاح التجاري على الاستثمار الخاص في الأجل الطويل، وذلك راجع إلى أن الإفراط في الاستيراد المنتجات الأجنبية التي لم تتمكن المنتجات الوطنية من منافستها، مما أدى إلى عزوف المستثمرين الخواص عن الاستثمار في القطاعات المنتجة، بالإضافة إلى استخدام الواردات لأغراض استهلاكية أكثر من الأغراض الاستثمارية والرأسمالية مما أثر سلبا على الاستثمار الخاص.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- الاعتماد على الطرق الأكثر فاعلية في تمويل الإنفاق في البنى التحتية وشارك القطاع الخاص وتحفيزه على القيام بهذا النوع من الاستثمارات، واتباع أفضل سياسات تسعير البنية التحتية وصيانتها والاستثمار فيها.

- العمل على انشاء وتطوير بنية تحتية عالية الجودة وفقا لأرقى المعايير المتعارف عليها عالميا قادرة على تلبية التطلعات المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة.

- وضع سياسات متكاملة لتنظيم وتحفيز الاستثمار الخاص، فالحوافز الاستثمارية الممنوحة كانت في معظمها ردود فعل آنية لا أكثر.

- تبني سياسة التوجه نحو التصدير، لخلق فرص تسويقية للمستثمرين لتمكينهم من تصريف منتجاتهم.

- العمل على تطوير القطاع المالي الذي يعد أحد القطاعات الهامة لنمو القطاع الخاص، فتأكد المستثمر من استمرارية منح الائتمان بالحجم المطلوب وفي الوقت المناسب هي من العوامل الأساسية لضمان استقرار الاستثمارات ونموها.

7. قائمة المراجع:

- AbuBakar Nor'Aznin, CheMat Siti Hadijah and Harun Mukaramah, The Impact of Infrastructure on Foreign Direct Investment: The Case of Malaysia, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol 65, N 03, 2012.

- Azolibe Chukwuebuka Bernard, Okonkwo Jisike Jude and Adigwe Patrick Kanayo, Government Infrastructure Expenditure and Investment Drive in an Emerging Market Economy: Evidence from Nigeria, Emerging Economy Studies, Vol 06, N 01, 2020.

- Bal Harun, Mamun Abdullahil, Mowla Mohammad Masrurul, Hoque Nazamul & Bhuiyan Zahid Hossain, Private Investment Demand Function in Bangladesh: An ARDL Approach, Asian Business Review, Vol 09, N 02, 2019.
- Bazoumana Ouattara, Modelling the Long Run Determinants of Private Investment in Senegal, CREDIT Research Paper N 04/05, 2004.
- Frimpong Joseph Magnus & Marbuah George, The determinants of private sector investment in Ghana: An ARDL approach, European Journal of Social Sciences, Vol 15, N 02, 2010.
- Karagöz Kadir, Determining Factors of Private Investments: An Empirical Analysis for Turkey, Sosyoekonomi, Vol 11, N 11, 2010.
- Kazeem Bello Ajide & Olukemi Lawanson. Modelling the Long Run Determinants of Domestic Private Investment in Nigeria. Asian Social Science, Vol 8, N13, 2012.
- Lanzalot Maria Laura, Maffioli Alessandro, Stucchi Rodolfo and Yañez-Pagans Patricia, Infrastructure Investments and Private Investment Catalyzation: The Case of the Panama Canal Expansion Development, Private Sector Series, N 09, 2018.
- Miller Ben & Yesuf Mahmud, The Impact of Public Infrastructure on Private Investment in the US ; <https://dra.american.edu/islandora/object/1112capstones%3A229>(Consulted on 05/08/2021)
- Nurudeen Abu, Modeling the Long-Run Determinants of Private Investment in Nigeria, IUP Journal of Financial Economics, Vol 07, N 03, 2009.
- Wekesa Carol Teresa, Wawire Nelson and Kosimbei George, Effects of Infrastructure Development on Foreign Direct Investment in Kenya, Journal of Infrastructure Development, Vol 08, N 02, 2016.
- الطيب عبابو ورشيد يوسف، الاستثمار في البنى التحتية بين متطلبات التنمية وبدائل التمويل تجارب دولية مختارة، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 09، العدد 02، 2020.
- العباسي مروان عبد المالك دنون ومسلم قاسم حسن العلي، العلاقة بين الاستثمار الحكومي والخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي في عينة من الدول الآسيوية خلال الفترة (1990-2009)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد 119، 2013.
- بن عبد العزيز خيرة، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والاسلامي. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر -باتنة -، الجزائر، 2013 - 2014.
- حسان خضرة، (2003). خصخصة البنية التحتية: https://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/99/99_develop_bridge18.pdf(Consulted on 05/08/2021)
- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2002.
- رحمة غزالي وزينب غزالي، البنية التحتية كأحد متطلبات صناعة السياحة وترقيتها في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، 2020.
- زكرياء مسعودي وخليفة عزي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و- ECM دراسة قياسية للفترة (1980-2017)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 07، 2019.
- ضويفي حمزة وعبد القادر بوكريد، تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق معيار جودة البنية التحتية. مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 15، العدد 01، 2020
- عبد القادر بوكريطة، تقدير أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2017، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، 2012.
- عديلة خنوسة، دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية - عرض تجارب دولية -، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 14، 2018.
- فارس هباش ورندة تباري، أثر ضعف البنية التحتية في الوجهة السياحية المحلية على زيادة المخاطر المدركة، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 08، العدد 01، 2021.
- محمد علي عبد الهادي المبوح وعبد أحمد الشكري، الإطار التنظيمي لاستخدام الأنقاض في البنية التحتية: دراسة حالة (قطاع غزة-فلسطين)، مجلة العمارة وبيئة الطفل، المجلد 06، العدد 01، 2021.
- محمد فاتح محمود المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016.
- مروان شموط وعبود كنجو كنجو، أسس الاستثمار، مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008.
- ميساوي الوليد قسوم، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2017 - 2018.
- ميلود بن خيرة، ابراهيم براهيمية، وأنفال عائشة ديناوي، واقع ومستقبل مشاريع البنى التحتية والتمويل الاسلامي لها، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 05، العدد 01، 2021.